
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الوثيقة التاريخية إضاءة إبستيمولوجية

د. عبد الرحيم الحسناوي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

توطئة

ليس من علم حاز على الإطراء وتعرض في الآن نفسه للنقد أكثر مما حازت وتعرضت له كتابة التاريخ. واللافت للانتباه هو أن المناظرة حول التاريخ لازالت مستمرة. والمؤرخ يفتح باب حجرته ليشترك في العراك الصاخب حول معنى التاريخ، كما يحرص بأن تكون صناعته علمية المنهج والمنزع، وهو مطالب بأن يقنع المتلقين بعمله وبمصداقية ما يكتب.

للتاريخ بوجه عام تاريخ، وهو تاريخ وتاريخ فكر، فمن حيث هو وجود يكون التاريخ جماع ما يعيشه الأفراد والجماعات في واقع حياتهم، وملابسات نشاطهم على مر الأيام وتعاقب العصور والحقب، ومن حيث هو فكر فإن التاريخ نشاط ذهني يتوخى المعرفة بما حدث، ثم تحليل هذه المعرفة واستنباط ما يحسن استنباطه من قواعد ونظم وقوانين تنير السلوك البشري الحاضر والقادم. والتاريخ وجودا وفكرا، هو محل اهتمام وعي الثقافي في شتى الحضارات.

إن البحث التاريخي ينمو في إطار اهتماماته الخاصة، كما أن وسائله تكمن في جانبين متداخلين لا فكاك فيما بينهما: فهناك المواد الوثائقية، وهناك النشاط الفكري (إشكالية، نقد...) الذي يبحث عن تلك المواد ويحققها ويستثمرها. وبالتالي فهي تشكل ومن دون شك مجالا خصبا بالنسبة لمهنة المؤرخ وللممارسة التاريخية.

1- مفهوم الوثيقة التاريخية

يعتبر المؤرخ صانع فعاليات التاريخ تتشكل عدته في صناعة البناء التاريخي من الوثيقة التي يعلو بها صرح هذا البناء. وبالرجوع إلى دلالة اللفظ في اللغة العربية، وبالعودة إلى الفعل (وثق)، فالثقة مصدر قولك: وثق به يثق وثاقا وثقة أي ائتمنه، ووثقت فلانا إذا قلت أنه ثقة، وأرض وثيقة: كثيرة العشب موثوق بها، والوثاقة مصدر الشيء الوثيق المحكم، والفعل اللازم يوثق وثاقة، والوثاق اسم الإيثاق[1]. يقول الله تعالى في كتابه العزيز: {حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق}[2].

ووثق الشيء (بالضم) وثاقة فهو وثيق:أي صار وثيقا.والوثيقة في الأمر إحكامه والأخذ بالثقة، والجمع الوثاق.والوثيق الشيء المحكم،. ويقال:أخذ الوثيقة في أمره أي بالثقة.وتوثق في أمره: مثله ووثقت الشيء توثيقا فهو موثق.والوثيقة:الإحكام في الأمر والجمع وثيق. والوثيق هو العهد الوثيق، والموثق والميثاق: العهد، والجمع: المواثيق. والمواثقة: المعاهدة، ومنه قوله تعالى:(واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه الذي واثقكم به)[3]. والميثاق:العهد مفعال من الوثاق.واستوثقت منه، أي أخذت منه الوثيقة[4].

أما اللفظة الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) Document فهي كلمة اشتقت من أصل لاتيني Docere بمعنى يعلم، ولهذه الكلمة Document عدة معان تتسع وتضيق: فهي في معناها الحرفي

الضيق تعني كافة أوراق الدولة الرسمية التي تضم القوانين والمعاهدات والمعاملات، أما المعنى الأوسع لهذه الكلمة فيشمل كافة الأوراق المكتوبة والمصورات والبقايا الأركيولوجية والروايات الشفوية، وكافة ما يمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ[5].

الوثيقة إذن لا تعني النص المخطوط أو الخبر المروي فقط، بل إن مضمونها أوسع من ذلك، فهي تشمل: القبور والأبنية والأسلحة والأدوات والملابس والسجلات الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات والوثائق السياسية، وكلها آثار مادية كما تشمل الوثيقة أيضا الروايات والقصص والأساطير والأقوال والحكم سواء أكانت مروية أم مكتوبة، فضلا عن الوثائق الكتابية أو اليدوية مثل التصاوير والمشاهد التاريخية وبعض الحفلات والكتابات والنقوش[6].

على ضوء ما سبق يتبين بأن مفهوم الوثيقة هو مفهوم واسع ومطاط فهو في المعنى الضيق يعني الأثر المكتوب، وفي المعنى الواسع تعني الوثيقة كل ما يمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ[7]. يتعلق الأمر بمجموع أثار تعمل على إعطاء معلومات حول الماضي[8]. بدءا من نقطة الارتكاز هاته فإن الوثيقة شكلت نقطة للخلاف بين المدرسة الوثائقية ومدرسة التاريخ الجديد وهو ما سنتناوله في العنصر التالي.

2- مفهوم الوثيقة بين المدرسة الوثائقية ومدرسة التاريخ الجديد

أ)- المدرسة الوقائعية المنهجية

سادت المدرسة الوثائقية بفرنسا طوال القرن التاسع عشر وكان مرجعها الأساسي بفرنسا هو المجلة التاريخية La revue historique التي تأسست سنة 1876 على يد المؤرخ غابريال مونود Gabriel Monod، وكتاب "المدخل للدراسات التاريخية" لصاحبيه شارل فيكتور لانجلوا Charles-Victor Langloisوشارل سينوبوس Seignobos Charles سنة 1898 وهو عبارة عن دليل في البحث التاريخي أو خطاب في المنهج[9].

دعت هذه المدرسة إلى اعتماد البحث العلمي في التاريخ، متجنبة أي تأمل فلسفي، وهادفة الموضوعية المطلقة في مجال التاريخ، وقد اعتقدت أن بإمكانها الوصول إلى أهدافها بتطبيق تقنيات دقيقة تتعلق بجمع المصادر، ونقد الوثائق، وتنظيم خطوات المهنة على قواعد منهجية أضحت تشكل ثوابت ودليل في مهنة المؤرخ وطريقة في العمل التاريخي ولاسيما بعد صدور كتاب "المدخل للدراسات التاريخية "الذي أضحى خطابا عالميا في المنهج التاريخي. ويعود الفضل لكل من لانجلوا وسينيوبوس في التعبير عن وجهة نظر المدرسة المنهجية من زاوية نقل طرائقها وأساليب اشتغالها في حقل التاريخ إلى نوع من دليل عمل بالنسبة للباحثين طلابا ومؤرخين وأكاديميين.

ينطلق المؤلفان من موقف غير مبال وأحيانا محتقر لميثولوجيا التاريخ كما هو حال التاريخ مع Bossuet ، كذلك غير مبال بفلاسفة التاريخ أمثال هيجل Hegel أو كونت Auguste Comte، وأيضا للتاريخ والأدب كما مارسه Michelet [10]. كما عملا على نقد مفهوم العناية الإلهية التي

استخدمت في تفسير الوقائع. صحيح أن المؤرخين لم يعودوا يلجأون إلى هذه الفكرة اليوم. ولكن الاتجاه لتفسير الوقائع التاريخية بأسباب تجاوزية متعالية Transcendantes استمر في النظريات الحديثة حيث بدأت الميتافيزيقا تتخفى تحت أشكال علمية. إن مؤرخي القرن التاسع عشر تأثروا بالثقافة الفلسفية التي أدخلوها – بغير عي منهم– بصيغ ميتافيزيقية في بناء التاريخ[11].

حسب لانجلوا وسينيوبس فالتاريخ ليس إلا وضعية عمل بالوثائق Mise en œuvre de documentsوهما بذلك يستعيران من ليوبولد فون رانكه Léopold von Ranke نظرية الانعكاس Théorie du reflet ويطرحان اختباء المؤرخ خلف النصوص، أي خلف الوثائق[12].

أول فصل في كتابهما بعنوان "في البحث عن الوثائق" يعرفان علم التاريخ انطلاقا من أهمية الوثيقة التي يتركها السلف وفي ذلك يقولان:" التاريخ يصنع من الوثائق والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم،(...) وبفقدان الوثائق صار تاريخ عصور متطاولة من ماضي الإنسانية مجهولا أبدا إذ لا بديل عن الوثائق، وحيث لا وثائق فلا تاريخ[13].

الوثائق إذن تحمل الوقائع التاريخية وعمل المؤرخ استدلالي ينطلق من معطى الوثيقة ليصل إلى حقيقة الواقعة.وحسب المؤلفين دائما فإن الوقائع لا يمكن معرفتها تجريبيا إلا بطريقتين: إما مباشرة إذا لوحظت وهي تحدث، أو بطريقة غير مباشرة بدراسة الآثار التي تتركها، والنوع الثاني من الوقائع هي الوقائع التاريخية لأنها لا تدرك مباشرة إلا وفقا لآثارها. ولهذا فإن المعرفة التاريخية هي بطبيعتها معرفة غير مباشرة، ولهذا السبب ينبغي للتاريخ ومن وجهة نظر المدرسة الوضعانية Ecole positiviste أن يختلف كمنهج اختلافا أساسيا عن منهج سائر العلوم التي تعتمد على الملاحظة المباشرة. وعلم التاريخ في نظرهم أيضا مهما قيل فيه فإنه ليس علم ملاحظة.

"الوقائع الماضية لا نعرفها إلا من خلال ما بقي لنا من آثار عنها. صحيح أن المؤرخ يلاحظ هذه الآثار، وتسمى الوثائق ويلاحظها مباشرة، ولكنه ليس لديه بعد ذلك ما يلاحظه، بل ابتداء من هذه النقطة يسلك مسلك الاستدلال، محاولا أن يستنتج الوقائع من الآثار الباقية على أصح وجه ممكن. فالوثيقة هي نقطة الابتداء والواقعة هي نقطة الوصول. وبين نقطة الابتداء ونقطة الوصول ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها ببعض، فيما فرص الخطأ عديدة، وأقل خطأ سواء ارتكب في البداية أو الوسط أو في نهاية العمل، يمكن أن يفسد كل النتائج"[14].

ومن هذا يتبين أن المنهج التاريخي، أو منهج الملاحظة غير المباشرة أدنى مرتبة من منهج الملاحظة المباشرة، لكن ليس أمام المؤرخ هنا خيار، فهذا المنهج التاريخي هو وحده الموجود للوصول إلى الحقائق الماضية. والتحليل المفصل للاستدلالات التي تقود إلى المشاهدة المادية للوثائق إلى معرفة الوقائع، هو جزء من الأجزاء الرئيسية في المنهج التاريخي.إنه ميدان النقد للوثائق بقسميه الداخليCritique interne والخارجي Critique externe كما هو شائع في عرف المؤرخين.

على ضوء ما سبق يبدو واضحا أن الدعوة التي أطلقتها المدرسة المنهجية/الوثائقية على لسان لانجلو وسينوبوس، كانت تحمل محاولة تجاوز لما آلت إليه الفلسفة الوضعية في فلسفتها التطورية وفي شقها التاريخي الذي سمي بالنزعة "التاريخية" وإن كانت في أساسها ومنطلقها جزءا منها.لكن هل حققت هذه الدعوة على مستوى الممارسة(البحث التاريخي) توجهاتها الفعلية؟

لقد كان هم هذه المدرسة هو الوصول إلى معرفة الحوادث وكيفية حدوثها ومن أجل ذلك عملت على تأسيس النقد والتمحيص الدقيق للوثائق المكتوبة[15]، فكان عمل هذه المدرسة إحياء الأحداث التاريخية من جديد، بغض النظر عن محيط الأشخاص والوقائع وهكذا سقطت ودون أن تدري في التاريخ الحدثي، وفي خلفيات التاريخ الوثائقي التي تؤدي إلى انحياز واضح لإستراتيجيات الدول القائمة وبالتالي إلى كتابة تاريخ جد رسمي. وفي هذا الإطار يلاحظ غي بورده Guy Bourdé وهرفه مارتن Hervé Martin: "أن النص التاريخي الذي تقدمه هذه الكتب كما في الكتب التي تستلهمها متشبع بالحدث، وبالتاريخ السياسي، ومقطع إلى محطات يفصل بينها تغير حكومات أو أنظمة كما تترابط الأحداث عبر سببية خطية Causalité Unilinéaire، أما الوقائع فهي سياسات وتركيبات وزارية ومناظرات برلمانية وانتخابات تشريعية"[16].

وفقا لهذه الملاحظة نستنتج بأن لائحة الوقائع التاريخية (الظروف المادية، العادات المادية، والعادات الاقتصادية، النظم الاجتماعية...) التي تحتل أوجه النشاط البشري في الأزمنة التاريخية وكما رسمها كتاب "المدخل للدراسات التاريخية" لا تترجم جميعها على صعيد الممارسة التاريخية، فثمة انقطاع يلاحظ مابين طموح دعوة المدرسة المنهجية/الوضعانية كما يشرحها كتاب لانجلو وسنيوبوس، وبين ما كتب في الإسطوغرافيا الفرنسية[17].

إن ما تشير إليه قائمة الوقائع لم تشغل اهتمامات مؤرخي المدرسة المنهجية بل ظلت جزءا من اهتمامات علماء الاجتماع أو الاقتصاد، أو الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا. هذه الفراغات في البحث التاريخي، هي التي مهدت لظهور مدرسة فرنسية جديدة ستعرف باسم مجلتها (الحوليات) Les Annales، طرحت نفسها مشرعا جديدا متجاوزا للمدرسة المنهجية (المجلة التاريخية) سواء على مستوى المنهج أو على مستوى توسيع الحقول في التاريخ سواء في المكان أو الزمان، أو على مستوى انتشار العلائق المشتركة فيما بين العلوم الإنسانية.

ب)- مدرسة التاريخ الجديد نحو تاريخ شامل يتجاوز الاستعمال الضيق للوثيقة

حسب المدرسة الوضعية فالتاريخ لا يكتب إلا حيث توجد الوثائق المكتوبة، كما أن المؤرخ التقليدي في ممارساته متعود على أن يتجه مباشرة إلى النصوص والوثائق بهدف استحضار الماضي. هذا الاعتقاد السائد الذي ظل راسخا لدى المدرسة الوثائقية سيصير بمثابة بناء عتيق ستتهاوى جدرانه، وخاصة مع مدرسة التاريخ الجديد التي ستنعت المدرسة الوثائقية بمدرسة الحروب والعقود[18] فلا معطى الوثيقة مقدس بذاته ولا الواقعة التي تشير إليها الوثيقة هي الحقيقة بذاتها.

لقد حاولت مدرسة التاريخ الجديد مع أحد أبرز مؤسسيها وهو لوسيان فيفر Lucien Febvre إبراز عقم التاريخ بأسلوب حدثي واعتمادا على الوثيقة المكتوبة. وفي هذا الصدد يقول لوسيان فيفر:" لاشك أن التاريخ يكتب اعتمادا على الوثائق المكتوبة إذا وجدت لكن يمكن، بل يجب أن يكتب اعتمادا على كل ما يستطيع الباحث بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات ومن الرموز، من المناظر الطبيعية، ومن تركيب الآجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن مقارن الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار ومن تحليلات الكيميائي للسيوف الحديدية "[19].

إلى جانب لوسيان فيفر، يقر مارك بلوخ Marc Bloch أيضا بأهمية الوثائق، وبأهمية التحقق والتبحر بمعطياتها ومقرراتها وجزئياتها. لكن ذلك لا يكفي لأنه لا يجب ألا يكتفي بالوثائق وحدها كمصادر للتاريخ، إن ركام الوثائق التي يمتلكها التاريخ ركام غير محدود. ولا يقتصر التاريخ على الوثائق المكتوبة:"إذ يمكن استكمال دراسة الحركات السكانية والهجرات، من خلال المقابر الأثرية في منطقة من المناطق أو حضارة من الحضارات. ثم عن المعتقدات والمشاعر والعواطف يمكن أن تنبئ عنها الصور والرسوم والتماثيل أكثر مما تنبئ عنها النصوص"[20].

لا يدعوا هنا مارك بلوخ هنا إلى اكتشاف مصادر جديدة للتاريخ فقط، بل يدعو إلى توسيع حقل التاريخ نحو اتجاهات مختلفة: باتجاه الأنثروبولوجيا التاريخية؛ دراسة الفلكلور والعادات ومظاهر السحر، ثم باتجاه مجال تاريخ العقليات كما فعل جاك لوغوف Jacques Le Goff وآخرون[21]. كما درس حقول علم الاجتماع الديني في أزمنة تاريخية معينة وإلى جانب كل هذا فإنه يدعوا أيضا إلى الاهتمام بأصل الكلمات وتطور استخدامها في التاريخ.

وإلى جانب فيفر وبلوخ، ثار فرناند بروديل Fernand Braudel هو الآخر على التاريخ التقليدي الذي عودنا على الاهتمام أكثر بالأحداث وبتسلسلها الزمني بوصفها أحدثا نابعة من إرادات واعية تحددها للوثائق المكتوبة فكأن غاية لمؤرخ هي الوقوف على مغامرات الرجال العظام وإيراد سيرهم الذاتية وكأن ذلك هو الذي يفسر التاريخ. وبصيغة أخرى يؤكد بروديل بأن الحدث في حد ذاته غير قابل للفهم ما لم يبحث له المؤرخ عن سياقه ضمن بنية أشمل تدخل في عين الاعتبار السياسي والمجتمعي والجغرافي، فإنه يظل عاجزا عن الوقوف على معناه الحقيقي[22]. ولم ينفرد بروديل وحده بالثورة على التاريخ التقليدي، فقد انخرط كذلك أحد كبار المؤرخين الفرنسيين، إنه ايمانويل لوروا لادوري في كتابه "موطن أو مجال المؤرخ" Emmanuel Le Roy Ladurie وهو حامل شعار "تاريخ بدون إنسان"[23].

تأسيسا على ما سبق يتضح بأن المدرسة التاريخية الحديثة قد دعت إلى إحداث تحولات كبرى في صناعة التاريخ، ويبقى أبرز هذه التحولات هي تلك التي شملت مفهوم الوثيقة، وهي أساس عمل المؤرخ بلا شك إذ عملت على توسيع مجالها فلم تعد تقتصر على ما هو مكتوب فقط، وباتساع هذا

المجال اتسع كذلك ميدان التاريخ إلى كل المجالات الأخرى. ذلك أن الأدوات الجديدة التي صارت بين يد المؤرخين مكنتهم بأن يتبنوا داخل حقل التاريخ طبقات رسوبية متباينة[24].

هذا التطور الحاصل على مستوى الوثيقة سيتبلور أكثر مع إبستيمولوجيين أمثال بول فاين Paul Veyne [25] وهنري مارو Henri-Irénée Marrou، هذا الأخير يعرف الوثيقة "بأنها كل مصدر للأخبار يتمكن من خلاله فكر المؤرخ من استخلاص شيء من أجل معرفة الماضي البشري منظورا إليه من خلال الإشكال المطروح... وشيئا فشيئا تتسع الفكرة وتنتهي باحتواء نصوص وآثار وملاحظات من كل نظام"[26]. كما يعتبر بأن فكرة الوثيقة تتقدم مع تعميق فكرة التاريخ، ذلك أن الإدراك الضيق للشاهد في نظره يؤدي إلى تاريخ مجمل حدثي بحدة. أما بول فاين فهو يرى من حيث الجوهر بأن التاريخ معرفة بواسطة الوثائق، ولكن السرد التاريخي يتجاوز كل الوثائق ويضع نفسه فيما وراء الوثائق. ويرجع ذلك إلى كون أي وثيقة لا تستطيع أن تكون هي بذاتها الحدث، فالوثيقة ليست محاكاة للحدث بل هي حكاية عنه[27]. ونفس المعنى تقريبا نجده عند إدوارد كار Edward Carr إذ يرى "بأن الوثائق هي أشياء أساسية بالنسبة للمؤرخ، ولكن تجنب أن تجعلها معبودا، فهي لا تشكل التاريخ بحد ذاتها إلا أنها تعطي في ذاتها جوابا غير جاهز عن السؤال المتعب ما هو التاريخ؟"[28].

مجمل القول، إن كل ما تبقى من الماضي يمكن اعتباره كمؤشر يعبر عن شيء كان له وجود في الماضي، وهو ما جعل عبد الله العروي يطلق على الوثيقة اسم الشاهدة، ففي نظره لا وجود للوثيقة المجردة، كل ما يوجد هو وثيقة متميزة يستغلها الباحث ويبني على هذا الوضع نتائج بالكيفية التي يبني بها المؤرخ التاريخ[29].

على ضوء ما سبق نستنتج بأن إعطاء تعريف موحد للوثيقة، أمر صعب، وذلك بالنظر إلى تعدد أنواع الوثائق التاريخية واختلاف مفهومها وذلك بحسب الاتجاهات والتيارات التاريخية المعاصرة. ذلك أن علاقة المؤرخ بوثائقه ومصادره تعد من بين الإشكالات الابستيمولوجية المتكررة لعلم التاريخ. وبحسب المعنى الذي استخدم من طرف المؤرخين، الوثيقة تأخذ مفهوما يختلف حسب الاتجاهات والتيارات التاريخية المعاصرة سواء على مستوى المفهوم أو على صعيد المنهج المتبع في معالجتها.

3- أهمية الوثائق في كتابة التاريخ

لا يكتب التاريخ من عدم، لذلك يختلف المؤرخ عما يكتبه القصاص والروائي اللذين بإمكانهما كتابة القصة أو الرواية من محض الخيال. وبما أن التاريخ هو فهم تطور الإنسان عبر العصور، فإن على المؤرخ البحث عن مختلف مخلفات الإنسان من آثار مكتوبة وأخرى غير مكتوبة وعن كل ما من شأنه أن يساعده على إعادة بناء تاريخ الإنسان أي ماضيه.

ولقد بلغ الأمر ببعض مؤرخي القرن التاسع عشر إلى القول أن التاريخ لا يبدأ إلا إذا توفرت وثائق، وجعلوا من مهام المؤرخ الأولى البحث عن الوثائق وبعثوا لذلك علما قائما الذات له قواعده وأدوات عمله ومناهجه Heuristique . إلا أن مفهوم الوثيقة ما انفك يتطور ليشمل كل مصدر من

شأنه أن يمكن المؤرخ من معرفة الماضي البشري والمجال على أساس أنه لا يمكن الفصل بين الإنسان ومحيطه الطبيعي والبيولوجي.

وعن أهمية الوثائق في كتابة التاريخ قال بعضهم إنها كالوقود بالنسبة للمحرك الانفجاري « L'histoire se fait avec les documents comme le moteur à explosion fonctionne avec du carburant »[30]. وعن دور الأرشيف وأهميتها في حفظ وصيانة الوثائق المكتوبة قال بعضهم إنها بمثابة خزانات المعلومات التاريخية إلا أن التفاوت بين الدول في علاقتها بالوثائق كبير بحسب تقاليدها في المجال التوثيقي؛ فالدول العظمى عظيمة كذلك بعدد الوثائق التي تتضمنها خزاناتها وأرشيفاتها، والدول المتأخرة أو المتخلفة متخلفة بالنظر إلى ضعف رصيدها من الوثائق ونوعية علاقتها بمورثها الوثائقي[31].

تعتبر الوثائق إذن مادة التاريخ، بل إنها تعد من أهم مصادره المعتمدة، فلا تاريخ بلا وثائق، فالوثائق هي ذاكرة الجنس البشري، كما أنها تعتبر أهم سند للمؤرخ الذي يريد الوصول إلى الحقيقة التاريخية[34]. وهكذا تتبوأ الوثيقة مكانة مهمة في معظم الدراسات التاريخية إن لم نقل كلها، وهي تمثل أفكار الماضيين وتترجم أفعالهم؛ فكل فكرة أو فعل لم يخلف أثرا مباشرا، أو ضاع أو طمست معالمه، لا يعني شيئا بالنسبة للتاريخ. لا جدال إذن في كون أن الوثائق تشكل مادة التاريخ الأولى، والمؤرخ الواعي لابد له من الرجوع إلى الوثائق باعتبارها منبعا لدراسة شؤون العصر الذي يبحث فيه النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها[32].

الوثائق إذن هي مادة التاريخ، هذه ملاحظة بديهية يجب أن يدركها كل باحث في التاريخ عن "الحقيقة التاريخية" والعثور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذي ندرسه عملية هامة جدا، والغالب عند الباحث/المؤرخ هو أنه لا يقدم على معالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلقي الأضواء على حقيقة الأحداث. وقد تتوفر للمؤرخ أحيانا كميات هامة من الوثائق عن المسألة أو القضية التي يريد دراستها فيواجه آنذاك مصاعب من نوع آخر مثل الفرز والقراءة والتصنيف... ويتعرض نسبيا لمثل هذه الوضعية أحيانا مؤرخو الفترة المعاصرة الذين يستغلون أصنافا عديدة ومتنوعة من الوثائق المكتوبة والشفوية والمصورة والسمعية البصرية وغيرها... وأحيانا أخرى كثيرا ما يحجم المؤرخ عن الكتابة في موضوع لم تتكشف وثائقه أو جانب كبير منها على الأقل، إذ كيف يمكن من الناحية النظرية أن يتناول المؤرخ أو الباحث موضوعا لا يملك أدوات بحثه الأساسية ألا وهي الوثائق؟.

4- مواد عمل المؤرخ (أصناف الوثائق)

تكتسي الوثيقة أهمية قصوى في البحث العلمي عموما، وفي البحث التاريخي خصوصا، كما أن أهميتها تزداد لدى المؤرخين حتى أن التهافت عليها والبحث عنها وأحيانا احتكارها من طرف البعض

منهم أمرا يكاد يكون عاديا في أوساط الباحثين الذين يحاولون توظيف الوثائق واستنطاقها كما أن استثمارها يعتبر بالنسبة إليهم بمثابة رأسمال.

تتميز مواد عمل المؤرخ بالتنوع والتعدد. وفيما يلي عرض لأهم التفاصيل:

➲ النصوص ووثائق الأرشيف: وهي الصنف المحبذ للمؤرخ نظرا لتميزه بالدقة أكثر من غيره. إلا أن تغير الخطوط عبر الأزمنة واختلافها من ناسخ إلى آخر يستوجب من المؤرخ معرفة وإلماما بعلم الخطوط Paléographie ليتمكن من تحقيق النصوص وقراءتها القراءة الصحيحة. فتحقيق المخطوطات من مهام المؤرخ وخاصة المختص في الفترة الوسيطة. ولئن أصبح من الصعب اكتشاف مخطوطات جديدة، فالمؤرخ في هذه الحالة مدعو إلى استغلال ما توفره مصادر أخرى –معظمها مازال مخطوطا– ككتب النوازل والفتاوى والمناقب والأحكام والحسبة وغيرها من المؤلفات الفقهية وكتب الطبقات والتراجم والسير والأنساب... أما وثائق الأرشيف فهي نوعان:

– الأرشيف الرسمي أو الحكومي: (محاضر جلسات، مراسلات مختلف الوزارات، معاهدات دولية، اتفاقيات، دفاتر جبائية...) وهي محفوظة عادة بدور الأرشيف الوطنية Les Archives National التي تمثل على حد تعبير بعضهم:"أنبار أو مخزن التاريخ"Grenier de l'histoire [33].

– الأرشيف الخاص: وهو ملك الأفراد أو العائلات أو المؤسسات الخاصة ويستوجب الإطلاع عليه ترخيصا من أصحابه.(عقود زواج، عقود ملكية، مذكرات، رسائل شخصية...). من هذا الصنف نجد سجلات عدول الإشهاد المحتوية على عقود مختلفة تهم الحياة الاجتماعية (زواج، طلاق، قسمة إرث...) والاقتصادية(بيع، شراء، كراء، تكوين شركة...) وهي وثائق قريبة جدا من الواقع المعاش و الحياة اليومية.

➲ الصحف: منها ما هو رسمي حكومي ومنها ما هو خاص. وقد تكون الصحيفة يومية، أسبوعية، قومية، جهوية أو محلية. لكن مهما كانت نوعيتها، فإن الموضوعي بالنسبة للخبر الصحفي يظل مسكونا بالذاتي وموجها من قبله. إن الاعتراف بقيمة النص الصحفي بالنسبة للبحث التاريخي لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن واجب الاحتراس إزاء هذا النوع من المصادر التي قد لا تستجيب دائما لشروط الموضوعية، وهذا ما يبعدها أحيانا عن الحقيقة التاريخية ويسقطها في متاهات التأويل والتزييف. ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا تختلف مقاربة التاريخ في معالجة القضايا والأحداث عن معالجة الصحافة[34].

➲ الوثائق السمعية البصرية: هذا الصنف من الوثائق هو في تطور مطرد في السنوات الأخيرة بسبب استعمال الراديو والتلفزيون والسينما والفيديو... وهي كباقي المصادر الأخرى قابلة للتحريف بسهولة عن طريق عملية التركيب montage.

➲ المؤلفات الأدبية: توفر معلومات تاريخية عن الأوضاع الاجتماعية(طرق العيش، أنماط الحياة، العادات) ويكفي أن نذكر بأهمية الشعر الجاهلي في وصف المجتمع العربي قبل الإسلام.

- الأعمال الفنية: توفر أيضا للمؤرخ جملة من المعلومات التاريخية. نذكر على سبيل المثال أهمية اللوحات الفسيفسائية في دراسة المجتمع الروماني[35]، أو لوحات الرسامين الإيطاليين أو الهولنديين لفهم عصر النهضة الأوربية. فهذه الأعمال الفنية هي بمثابة نصوص بالنسبة للمختص في تاريخ الفن.
- الوثائق الأثرية: تشكل مجموعة من المخلفات الأثرية من عمارة ونقائش ومسكوكات وخزفيات... وهي تشكل مصدرا هاما للمؤرخين وخاصة المتخصصون في دراسة العصور القديمة.
- الوثيقة الايقونوغرافية أو المصورة document iconographique: إن أهميتها في تزايد مستمر منذ مطلع القرن التاسع عشر والصورة كما يقول المثل الصيني هي بمثابة ألف كلمة[36]. وهي تشكل مصدرا آخر من مصادر البحث التاريخي يمكن الاعتماد عليه خاصة إذا انعدمت الوثائق المكتوبة فمثلا توفر الرسوم على جدران الكهوف للمؤرخين الكثير من المعلومات التاريخية عن الحياة في عصور ما قبل التاريخ. كما يتعذر على المؤرخ، إن لم نقل يستحيل عليه، دراسة النهضة الأوربية في القرنين الخامس والسادس عشر دون إدراج الرصيد الهائل من الأعمال الفنية ضمن قائمة مصادره.
- المصادر الشفوية: يستغل المؤرخ أيضا الشهادات الشفوية لشهود العيان الذين عاشوا الأحداث أو كانوا أحد أطرافها وبما أن مصدر الرواية الشفوية هي الذاكرة، فإن على المؤرخ أن يفهم كيفية عملها على أساس أنها عملية إعادة عناصر أحداث الماضي[37].
- الوثيقة الإحصائية: تزايدت أهميتها في إطار ما يعرف بالتاريخ الكمي Histoire Quantitative أو ما يعرف أيضا بالتاريخ السلسلي Histoire Sérielle الذي ما انفك يتطور منذ ظهوره في إطار مدرسة الحوليات Annales مع دراسة كل من فرانسوا سيميان (François Simiand) وارنست لابروس Ernest Labrousse وبيير شوني Pierre Chaunu. ولقد ولع هذا الأخير بالتاريخ السلسلي حتى اعتبره الشكل الوحيد للبحث التاريخي[38]. كما اعتبر فرانسوا فورييه François Furet منهج التاريخ الكمي بالأرقام هو ثورة في فهم التاريخ كله[39]. ويعتمد التاريخ الكمي على استغلال سلاسل مرقمة لمعطيات متجانسة قابلة للمقارنة وممتدة على فترة زمنية طويلة وذلك حتى يتبين للمؤرخ التغييرات والتطورات الحاصلة وهو ما أسماه عبد الله العروي بـــ: "التاريخ بالعدد".
- الخريطة التاريخية: تمثل هي الأخرى أداة من بين أدوات المؤرخ، وهي ضرورية بالنسبة إليه في ضبط المواقع ووسيلة ناجعة للتعبير عن حدث أو ظاهرة تاريخية(توزيع السكان، تحركات القبائل، مراحل تنقلات جيوش...).

تتوفر إذن للمؤرخ وثائق متنوعة وعديدة، وغالبا ما يعكس تعدد الوثائق انشغال كل متخصص؛ فماهية الوثيقة عند الأركيولوجي هي البقايا الأثرية(حجرية،حيوانية،نباتية) وعند المؤرخ المعتكف على مكتبة وطنية،هي المخطوطات والرسائل والكناشات.أما وثائق القرن العشرين فهي الخطب المسجلة والأفلام الوثائقية والاستجوابات[40]. كما أن ترتيبها أيضا يختلف فمثلا أندريه كورفيزيه André

Corvisier نجده يعطي الوثائق الترتيب التالي: الوثائق المكتوبة، الشواهد الإيقونوغرافية، الأنصاب المادية، الرسوم المرئية، والمسجلات الصوتية[41].

واضح من خلال هذا الترتيب أنه ترتيب يلائم نوعا خاصا من التأليف التاريخي، غالبا ما يعكس هم كل تخصص؛ "فالتاريخ السياسي/الديبلوماسي يضع على رأس القائمة الشواهد المكتوبة، المخطوطة أو المطبوعة. وتاريخ الفن الرسوم والأشكال التمثيلية الأخرى والأرخيات المواد المستعملة، وتاريخ الإنتاج الجداول الإحصائية وتاريخ الذهنيات الأدبيات والأساطير والأحلام"[42].

وإذا كان الترتيب الوثائقي يخضع لطبيعة البحث أو التخصص التاريخي، فإن تعددها وتوفرها يطرح أيضا مسألة منهجية تتمثل في الكيفية التي يفهم بها المتخصص صناعته بل التاريخ. وفي هذا السياق يقول عبد الله العروي:" من يتأمل يوميا الأحجار أو حبوب الذرة، أو أواني الفخار، لا يفهم التاريخ كما يفهمه ويتصوره من لا ينفك يقرأ المخطوطات، أو يتابع تطور أسعار القمح أو اللحم. لكل وثيقته ولكل تاريخه[43].

على هذا النحو يستوجب تعدد الوثائق من المؤرخ وقفة تأملية مقرونة بحذر شديد وحس نقدي، فالتاريخ لا يتجدد باكتشاف وثائق جديدة بقدر ما يتجدد بنوعية الأسئلة التي يطرحها المؤرخ على الوثائق وتأويله لها.

ملاحظات ختامية

إن للوثائق بأكملها أهمية كبرى في البحث التاريخي، فهي تستخدم في الغالب كمناجم يستخرج منها التاريخ الخام ليس إلا. ويمكن القول بأن تصورات رواد اتجاه التاريخ الجديد وإسهاماتهم المنهجية، ستؤدي لا محالة إلى توسيع مفهوم الوثيقة التاريخية لتشمل كل ما يمكن للمؤرخ أن يستقي منه مادته التاريخية، كما أن تقنية استنطاقها في ظل هذا الاتجاه ستفرض معالجات جديدة على الخزان الوثائقي؛ جعلت معالجة المؤرخ لمخلفات الماضي البشري تخضع لأسئلته ولثقافته وبنيته الفكرية، هذا بالإضافة إلى توظيف مكتسبات بعض العلوم الإنسانية الأخرى (مثل الأنثروبولوجيا والسيميائيات واللسانيات ...إلخ) كعلوم فرضت نفسها ولم يعد من الممكن تجاهلها.

إن الإقرار بهذه الأمور لا يعني أن النقد الوثائقي –كما تصورته المدرسة الوضعانية– لم يعد صالحا بل على العكس من ذلك إن قوة المنهج النقدي تبقى غير قابلة للنقاش، ولكنها غير كافية. وعلى هذا الأساس فإن المؤرخ يحتاج في فهم ما يوجد بين ثنايا سطور الوثيقة التاريخية إلى مركبه العقلي وخياله ومنهجيته العلمية. إن مرحلة النقد الوثائقي وعلى الرغم من أهميتها في فهم الوثيقة، وفهم الحدث عبرها، ذلك أن النقد الوثائقي/ الوضعاني، ينطبق أكثر على الوثائق السياسية والديبلوماسية التي تترجم التاريخ الحدثيHistoire évènementielle والسردي وتاريخ المدة القصيرة أو التحولات الفردية السريعة، وهم المؤرخ في هذه الحالة هو تحقيق الأحداث فقط ومعرفة زمن حدوثها ووقوعها. ولعل هذا الأمر هو ما يتعارض مع الاتجاهات التاريخية المعاصرة التي تستعمل أنواعا أخرى من

الوثائق، وتتوخى الكشف ليس فقط عن التغيرات القصيرة بل ذات المدة الطويلة. وهذا ما يقتضي تعاملا من نوع خاص مع الوثيقة التاريخية؛ فالنقد الوثائقي يكثر من الأسئلة على الوثائق ولا يدعها تتكلم من تلقاء نفسها. وبالتالي يرغمها بهذه الطريقة أو الكيفية على إعطاء معلومات قد لا تتوفر عليها. وبعبارة أخرى أكثر وضوحا يتم التعسف عليها بالاستنتاجات، يضاف إلى ذلك أن التحليل النقدي للوثيقة لا يعني وجودا قطعيا لحدث ما. بل فقط إمكانية الاعتماد عليها كشاهد، وهنا تطرح ضرورة فهم الوثيقة وهذا الأخير يتجاوز النقد الوثائقي ويعمل بذلك على توظيف واستغلال ثقافة المؤرخ وبنيته الفكرية.

وفي الختام نردد ما قاله هنري مارو Irénée Marrou :" فمفهوم فكرة الوثيقة يعتمد على المؤرخ على بديهته وبراعته في استخدام أدواته في العمل ومعرفاته، ولكن قبل كل شيء على ما في ذاته، على ذكائه، نافذة عقله، وعلى ثقافته"[44]. ولهذا فالمعرفة التاريخية هي رهينة بالغنى الذاتي للمؤرخ وليس بغناه الوثائقي. إن الوثائق أو النصوص ليست من الأدوات الشفافة التي تساعد على الوصول إلى مضامين جامدة، بل هناك عدد من الدلالات التي لا تخاطب الباحث إلا إذا تبنى هذا الأخير قراءة تتعدى البحث عن وقائع معزولة[45]. إن القراءة المتعددة للنصوص أو الوثائق لا تعني نبذ الاستعمال الوثائقي لها. بل يعني عدم الاقتصار على ذلك الاستعمال، لأن المؤرخ ربما ينخدع بمعطيات مشبوهة، وبين تفاهة الشكل وأولوية المضمون الذي يفترض عادة المنهج النقدي تأتي القراءة المتعدد لتجعل الشكل يتحول إلى مضمون إذا ما وظف المؤرخ أدوات ومفاهيم راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الهوامش:

[1] المعجم الوسيط، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1972، ص: 1011.

[2] (سورة محمد47، آية4).

[3] (سورة المائدة5 آية 7).

[4] ابن منظور: **لسان العرب**، مادة وثق المجلد العاشر، دار صادر، بيروت، 1970 ، ص:381-382.

[5] عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: "الوثائق التاريخية المسجلة وأهمية مقارنتها بالروايات الشفهية"، **مجلة الوثيقة**، العدد38 ، السنة التاسعة عشرة، يوليوز2000 ، ص:106.

[6] عبد المجيد عابدين:"التوثيق تاريخه وأدواته"، **مجلة الوثائق العربية**، العدد الثالث، بغداد،1977، ص: 63.

[7] وجيه كوثراني: **تاريخ التأريخ، اتجاهات- مدارس- مناهج**، بيروت، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص: 396.

[8]-Antoine Prost « Les pratiques et les méthodes », in Jean-Claude Ruano-Borbalan éd., *L'histoire aujourd'hui, nouveaux objets de recherche, courants et débats, le métier d'historien*, Auxerre, Sciences Humaines Editions, 1999, p.386.

[9]- Charles Victor Langlois et Charles Seignobos, *Introduction aux études historiques*, Paris, Hachette, 1898. Voir aussi, Guy Bourdé et Hervé Martin, *Les écoles historiques*, Paris, Seuil, 1983, p. 172.

[10] وجيه كوثراني: **التاريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب، مدخل إلى علم التاريخ**، الجزء الأول، بيروت، الأحوال والأزمنة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص:169.

[11] المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[12] هاري إلمربارنز: **تاريخ الكتابة التاريخية**، الجزء الثاني، ترجمة محمد عبد الرحمان برج، ومراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987 ص:56.

[13] لانجلوا وسينيوبس: **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ضمن كتاب النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمان بدوي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1981، ص:5.

[14] المرجع نفسه، ص: 44.

15-Olivier Dumoulin, « Document », in André Burguiére (dir.), *Dictionnaire des sciences historiques*, Paris, Puf, 1986, pp. 204-205,

[16-] Bourdé et Hervé Martin, *Les écoles historiques*, Paris, Seuil, p. 194.

[17-] تعني كلمة اسطوغرافيا الكتابة والدراسة التي تتناول هذه الكتابة، وهو مصطلح كان قد استعمله بهذه الصيغة عبد الله العروي، حيث يوضح ذلك قائلا:"نتكلم عن إسطوغرافية موضوع ما، وهي مجموع ما ألف فيه، و أما عن الإسطوغرافيا بصفة عامة، فهي مجموع ما كتب في حقل التاريخ، وعربناه بالتاريخيات. انظر: عبد الله العروي: **مفهوم التاريخ، الجزء الأول، الألفاظ والمذاهب**، الدار البيضاء- بيروت، المركز الثقافي العربي، 1997، ص: 196. / وجيه كوثراني : **التاريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب ، مدخل إلى علم التاريخ**، مرجع سابق، ص: 180.

[18] عبد الله العروي: **مفهوم التاريخ، الجزء الأول، الألفاظ والمذاهب**، مرجع سابق، ص: 19.

[19] المرجع نفسه، ص: 180.

[20-] Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, Armand Colin, Paris, 1974, p. 56

[21] جاك لوغوف: "العقليات تاريخ مبهم"، ترجمة محمد حبيدة، **مجلة فكر ونقد**، السنة الثانية، العدد17 مارس1999.

22- Fernand Braudel, *Ecrits sur l'Histoire*, Paris, Flammarion, 1969, pp. 22-23

23- Emmanuel Le Roy Ladurie, *Le territoire de l'historien*, Paris, Gallimard, 1978, p. 419.

[24] سالم يفوت: **الزمان التاريخي من التاريخ الكلي إلى التواريخ الفعلية**، بيروت، دار الطليعة، 1991، ص: 51.

25- Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire ?, suivi de Foucault révolutionne l'histoire,* .Paris, Seuil, 1971

[26] مارو، هـ أ: **من المعرفة التاريخية**، ترجمة جمال بدران، مراجعة زكريا إبرهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص: 62.

[27] بول فاين: **أزمة المعرفة التاريخية؛ فوكو وثورة في المنهج**، ترجمة وتقديم إبراهيم فتحي، القاهرة، دار الفكر الدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص: 27.

[28] إدوارد كار: **ما هو التاريخ؟** ترجمة ماهر كياني وبيار عقل، بيروت، 1976، ص:20.

[29] عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ، الجزء الأول، الألفاظ والمذاهب**، مرجع سابق، ص: 81.

[30-] Henri Irène Marrou , *De la connaissance historique*, Paris, Seuil, 1975, p. 50.

[31] ابن سليمان فريد: **مدخل إلى دراسة التاريخ**، تونس، مركز النشر الجامعي، 2000، ص:40.

[32] أحمد حسين: **الوثائق التاريخية**، القاهرة، 1954، ص:9.

[33] محمد إبراهيم السيد: **مقدمة للوثائق العربية**، سلسلة الوثائق والمعلومات(1)، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993، ص:14.

34- Bruno Galland, « Conserver pour l'histoire: une nouvelle dimension pour les Archives nationales de France », en ligne :http://www.archiviodistato.firenze.it/atti/aes/galland.pdf, consulté le 20/11/2014.
Quivy Vincent, « Le journalisme : une histoire sans historien ». In Communication et langages. N°102, 4ème trimestre 1994. pp. 79-92. [En ligne], mis en ligne le 18 novembre 2002. URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/colan_0336-1500_1994_num_102_1_2550 Consulté le 04 avril 2011

[35] انظر على سبيل المثال: بلكامل البيضاوية: "أنشطة فلاحية واستغلاليات من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي"، ضمن كتاب **البادية المغربية عبر التاريخ**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999 ص: 11.

[36] شاكر عبد الحميد: **عصر الصورة. السلبيات والإيجابيات**، عالم الفكر الكويت، يناير،2005، ص:.7

[37] فانسينا، يان:**المأثورات الشفاهية. دراسة في المنهجية التاريخية**، ترجمة ودراسة أحمد علي مرسي، القاهرة، دار الثقافة، 1981 ، ص:16. راجع أيضا:

Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire*, Paris, Gallimard, 1995. p.105-174.

[38] للمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى:

Pierre Chaunu, *Histoire quantitative, Histoire sérielle*, Paris, Armand Colin, 1978.
François Dosse, « la nouvelle histoire », in Christian Delacroix, François Dosse, & Patrick Garcia (dir.), *Histoire & historiens en France depuis 1945*. Paris: Adpf, 2003, p. 120.

[39] سيار الجميل: **المجايلة التاريخية، فلسفة التكوين التاريخي؛ نظرية رؤيوية في المعرفة العربية الإسلامية**، عمان، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص: 57. يكمن الرجع أيضا إلى:

François Furet, « Le Quantitatif en histoire », in Jacques Le Goff & Pierre Nora (dir.), *Faire de l'histoire t.1 : Nouveaux Problèmes*, Paris, Gallimard, 1974, p. 75-76.

[40] عبد الله العروي: **مفهوم التاريخ، الجزء الأول، الألفاظ والمذاهب**، مرجع سابق، ص:.80

41- André Corvizier, *Sources et méthode en histoire sociale*, Paris , SEDES, 1980, p.35

[42] عبد الله العروي: مفهوم التاريخ، الجزء الأول، الألفاظ والمذاهب، مرجع سابق، ص:.85

[43] المرجع نفسه، ص: .80

[44] مارو، هـــ أ: **من المعرفة التاريخية**، مرجع سابق، ص: 63.

[45] عبد الأحد السبتي: "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج ملاحظات أولية، مجلة الجدل، العدد الخامس والسادس، الرباط، 1987، ص: 33.

قائمة المصادر والمراجع

*باللغة العربية

– ابن سليمان فريد: مدخل إلى دراسة التاريخ، تونس، مركز النشر الجامعي، 2000.

-ابن منظور: لسان العرب، مادة وثق المجلد العاشر، دار صادر بيروت، 1970.

-أحمد حسين: الوثائق التاريخية، القاهرة، 1954.

-إدوارد كار: ما هو التاريخ؟ ترجمة ماهر كياني وبيار عقل، بيروت، 1976.

-بلكامل البيضاوية: "أنشطة فلاحية واستغلاليات من خلال فسيفساء الشمال الإفريقي"، ضمن كتاب البادية المغربية عبر التاريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999 .

-بول فاين: أزمة المعرفة التاريخية؛ فوكو وثورة في المنهج، ترجمة وتقديم إبراهيم فتحي، القاهرة، دار الفكر الدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

-جاك لوغوف: "العقليات تاريخ مبهم"، ترجمة محمد حبيدة، مجلة فكر ونقد، السنة الثانية، العدد17 مارس1999.

-رضوان العيادي:"زيارة السلطان مولاي الحسن الأول لتطوان من خلال الصحافة البريطانية"، ضمن كتاب تطوان قبل الحماية 1860- 1912، تطوان، مطبعة الهداية، 1994.
-سالم يفوت: الزمان التاريخي من التاريخ الكلي إلى التواريخ الفعلية، بيروت، دار الطليعة، 1991.
-سيار الجميل: المجايلة التاريخية، فلسفة التكوين التاريخي؛ نظرية رؤيوية في المعرفة العربية الإسلامية، عمان، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع 1999.
-شاكر عبد الحميد: عصر الصورة. السلبيات والإيجابيات، عالم الفكر الكويت، يناير،2005.
-عبد الأحد السبتي: "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج ملاحظات أولية، مجلة الجدل، العدد الخامس والسادس، الرباط، 1987.
-عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: "الوثائق التاريخية المسجلة وأهمية مقارنتها بالروايات الشفهية"، مجلة الوثيقة، العدد38 ، السنة التاسعة عشرة، يوليوز2000.
-عبد الله العروي: مفهوم التاريخ، الجزء الأول، الألفاظ والمذاهب، الدار البيضاء- بيروت، المركز الثقافي العربي، 1997.
-عبد المجيد عابدين:"التوثيق تاريخه وأدواته"، مجلة الوثائق العربية، العدد الثالث، بغداد،1977.
-فانسينا، يان:المأثورات الشفاهية. دراسة في المنهجية التاريخية، ترجمة ودراسة أحمد علي مرسي، القاهرة، دار الثقافة، 1981.
-لانجلوا وسينيوبس: المدخل إلى الدراسات التاريخية، ضمن كتاب النقد التاريخي، ترجمة عبد الرحمان بدوي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1981.
-مارو، هـ أ: من المعرفة التاريخية، ترجمة جمال بدران، مراجعة زكريا إبرهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.
-محمد إبراهيم السيد: مقدمة للوثائق العربية، سلسلة الوثائق والمعلومات(1)، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993.
-المعجم الوسيط، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة السلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1972.
- هاري إلمربارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، الجزء الثاني، ترجمة محمد عبد الرحمان برج، ومراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987 .
- وجيه كوثراني: التاريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب، مدخل إلى علم التاريخ، الجزء الأول، بيروت، الأحوال والأزمنة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، اتجاهات- مدارس- مناهج، بيروت، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

*** باللغة الأجنبية**

- André Corvizier, *Sources et méthode en histoire sociale*, Paris, SEDES, 1980.
- Antoine Prost « Les pratiques et les méthodes », in Jean-Claude Ruano-Borbalan éd., *L'histoire aujourd'hui, nouveaux objets de recherche, courants et débats, le métier d'historien*, Auxerre, Sciences Humaines Editions, 1999.
- Bruno Galland, « Conserver pour l'histoire: une nouvelle dimension pour les Archives nationales de France », en ligne :http://www.archiviodistato.firenze.it/atti/aes/galland.pdf, consulté le 20/11/2014.

- Charles Victor Langlois et Charles Seignobos, *Introduction aux études historiques*, Paris, Hachette, 1898. Guy Bourdé et Hervé Martin, *Les écoles historiques*, Paris, Seuil, 1983.
- Emmanuel Le Roy Ladurie, *Le territoire de l'historien*, Paris, Gallimard, 1978.
- Fernand Braudel, *Ecrits sur l'Histoire*, Paris, Flammarion, 1969.
- François Dosse, « la nouvelle histoire », in Christian Delacroix, François Dosse, & Patrick Garcia (dir.), *Histoire & historiens en France depuis 1945*. Paris: Adpf, 2003.
- François Furet, « Le Quantitatif en histoire », in Jacques Le Goff & Pierre Nora (dir.), *Faire de l'histoire t.1 : Nouveaux Problèmes*, Paris, Gallimard, 1974.
- Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire*, Paris, Gallimard, 1995.
- Henri Irène Marrou , *De la connaissance historique*, Paris, Seuil, 1975.
- Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, Armand Colin, Paris, 1974.
- Olivier Dumoulin, « Document », in André Burguiére (dir.), *Dictionnaire des sciences historiques*, Paris, Puf, 1986, pp. 204-205,
- Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire ?, suivi de Foucault révolutionne l'histoire*, Paris, Seuil, 1971.
- Pierre Chaunu, *Histoire quantitative, Histoire sérielle*, Paris, Armand Colin, 1978.
- Quivy Vincent, « Le journalisme : une histoire sans historien ». In Communication et langages. N°102, 4ème trimestre 1994. pp. 79-92. [En ligne], mis en ligne le 18 novembre 2002. URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/colan_0336-1500_1994_num_102_1_2550 Consulté le 04 avril 2011